وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تحت عنوان

دروس عبر الخط

"علم النفس الجنائي"

السنة الأولى ماستر–علم الاجتماع-جريمة وانحراف

اعداد الدكتورة : شامي زينب

السنة الجامعية:2023/2022

المحاضرة الأولى:

تمهيد:

تكاد الجريمة أن تكون الشغل الشاغل لكل المجتمعات ولكل التخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية والبيولوجية، ولفهم أعمق للسلوك الاجرامي والجريمة سنتطرق في هذا البحث الى:

ماذا نقصد بالجريمة، ومتى نقول أن هذا السلوك هو سلوك اجرامي، وهل السلوك الاجرامي يعود الى الوراثة أم الى عوامل اجتماعية، أم الى عوامل نفسية غريزية تدفع المجرم الى سلوك لا سوي أم الى عوامل مكتسبة تعود الى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الفرد في بيئته، أم أن سلوك الجريمة يعود الى مجموعة من العوامل المتكاملة التي دفعت بالفرد الى ارتكاب السلوك الاجرامي، وهل يمكن تصنيف المجرمين من حيث خصائصهم النفسية أم من حيث خصائصهم البيولوجية أم على أساس نوع الجريمة التي يرتكبونها أم على أساس أساليب التنشئة الاجتماعية التي يتلقونها، وهذا كله من أجل تفسير السلوك الاجرامي وأسباب اندفاع الفرد الى هذا السلوك، وهل هذا الفرد يقبل الردع والعلاج، أو الاصلاح أم يطبق عليه القصاص.

هذا هو الشغل الشاغل والموضوع الجاذب الذي يهتم بالبحث فيه علم النفس الجنائي من أجل فهم سلوك الجريمة و فهم أسبابها الحقيقية التي تتحكم فيها.

اذا كان علم النفس يهتم بدراسة سلوك الانسان فهو يشترك مع القانون الذي هو تقييد للسلوك الانساني، بمعنى أن القانون هو مجموعة من القواعد والانظمة التي تضعها الدولة ويلزم الاقرار بطاعتها والاذعان لها، ان القانون هو المبادئ المقررة، من قبل السلطات اعليا أو ولاة الاسر، لأن القانون نسق من القواعد تحدد سلوك الانسان، حيث أن هذا الفعل مطابق للقانون وإن ذاك الفعل غير مطابق فتبيح الاول وتجرم الثاني، وهذا ما يقصد به أن القانون تقييد لسلوك الفرد.

ان الموضوعات التي يتقابل فيها علم النفس مع القانون هي المنطقة التي تمثل علم النفس الجنائي وميدانه، بحيث أن علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس التطبيقي يهتم بدراسة السلوك الانساني في اطار تعامل هذا السلوك مع القانون، أو أن علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس، يهتم بتطبيق، المعارف النفسية، في المجال الجنائي، أو الاجرامي، كأنه تطبيق للمبادئ علم النفس في المواقف التي يتعامل فيها الانسان مع القانون

وأن فهم علم النفس الجنائي كتخصص في العلوم الاجتماعية يتطلب منا التطرق الى علم البيولوجيا الجنائي وكذلك علم الاجتماع الجنائي، اضافة الى علم النفس القضائي وسنتوقف عبر بعض مفاهيم هذه العلوم وذلك لفهم علم النفس الجنائي.

أهداف علم النفس الجنائي:

الهدف من علم النفس الإجرام هو ربد جسر التواصل بين القانون وعلم النفس بالإجابة على التساؤل: إذا كانت القوانين هي سياج الدولة وحصن المجتمع فلماذا يخرق الناس هذه القوانين؟ وكيف نتعامل مع من يخرقون هذه القوانين؟ وما هي الوسائل التي تساعدنا لعلاجهم وإعادتهم وإدماجهم في مجتمعهم.

يهدف علم النفس الجنائي إلى دراسة القوانين السيكولوجية العامة لسلوك الإنسان والتعرف على أهداف علم النفس من خلال معرفة العوامل التي تتحكم في السلوك الإجرامي وكذا المتغيرات، وفهمه والتنبؤ به والحكم عليه.

يرى كل من أندورز وبونتا أن هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى علم النفس الجنائي إلى تحقيقها يقف على رأس هذه الأهداف فهم التنوع الهائل في السلوك المنحرف ولا ينفصل عن هذا الهدف فهم معنى التنوع بحد ذاته والمرتبط بالجريمة والهدف الآخر يتمثل في نمط الفهم الذي نحاول الوصول إليه وذلك بالإشارة إلى بعض التوجيهات النظرية لمعرفة الطبيعة الإنسانية والفروق الفردية وأخيرا علاقة علم النفس بالجريمة.

التعريف بعلم النفس الجنائي:

يشير مفهوم علم النفس الجنائي في بعض الأدبيات الى أنه تلك الدراسة التي تهتم بتطبيق المعرفة النفسية في النظام القانوني، أي هو تلك الممارسة التطبيقية لعلم النفس في المجال القانوني" ، كما يعرفه رونالد روش Ronald roesh أن علم النفس الجنائي هو تلك الممارسة السريرية ضمن النظام القانوني.

ويعرف علم النفس الجنائي criminal psychology، على أنه المجال الذي يبحث عن العوامل النفسية لظاهرة الجريم، والمتمثلة في مجموع العل النفسية، كالاختلالات الغريزية والعواطف المنحرفة، والعقد النفسية، والامراض النفسية، والتخلف النفسي، وذلك من خلال أنصار المذهب النفسي في تفسير الجريمة، وعلم النفس الجنائي، حيث يعد هذا العلم فرع من فروع علم النفس الاجرام la criminologie الذي يهتم بالبحث عن عوامل الجريمة، النفسية والبيولوجية والاجتماعية.

ويعرف علم النفس الجريمة هو مجال بحث مشترك بين علم النفس وعلم الاجرام، حيث يهتم مواضيع متعددة كالاهتمام بالضحية والمجرم والجرائم الجنائية ، وجنوح الاحداث، والعنف، والاعتداء الجنسي، والدعارة، واساءة معاملة الاطفال والكبار، الظروف النفسية التي يمر بها الجانح أثناء أداء الشهادة، الظروف النفسية التي يمر بها الضحية بعد الاعتداء، ظروف السجين النفسية للمجرم داخل السجن، حياة المجرم بعد الافراج وعلاقته ببيئته الاجتماعية...الخ

"انه يمثل حلقة الوصل بين علم الاجرام من جانب وعلم النفس من جانب آخر.

المختص في علم النفس الجنائي:

يهتم المختصين في علم النفس الجنائي، "بالدراسات القانونية وبالجوانب الجنائية والمدنية في الدعاوى التي تنظرها المحاكم، حيث يتساءلون عن تأثير الاعلام في قرارات المحلفين بإدانة أو براءة المتهم، ويدور الحوار العلمي، حول طبيعة عملية الاتصال أو التواصل، ونقل المعلومات في أثناء سير المحاكمات Trials، وهل يمكن الاكتفاء بجعل مجموعة المحلفين، وغير ذلك من التساؤلات التي تعكس المؤثرات النفسية في مسار الدعاوي الجنائية والمدنية، وفحوى هذه البحوث السيكولوجية البحث عن أساليب لمكافحة الجريمة أو منعها، أو التقليل من معدلاتها ويدخل في ذلك تغليط العقوبة وكيف يشعر الناس بالعدالة وتطبيقها.

المختص في علم الاجتماع الجريمة:

يعد علم النفس الجنائي تخصصا مهما للمختص الاجتماعي الجنائي وذلك من أجل الفهم العميق للظاهرة الاجرامية، والسلوك الاجرامي، وفهم أسبابها الحقيقية المتكاملة.

تعريف الجريمة:

الجريمة هي كل فعل او امتناع عن الامتثال للقانون الوضعي أو تعدي على خصوصية الآخرين يعاقبه عليه القانون، والجريمة "هي كل سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة.

الجريمة هي السّلوك الذي لا تقبله الجماعة، أو بعبارة أدق هي السلوك الذي لا يقبله غالبية أفراد الجماعة ، وقد يجرم بنص من القانون، وذلك لخطورته على أمن وسلامة أجسام وأعراض وحرية وحرمة ممتلكات الأفراد، وقد لا يجرمه القانون لعدم بلوغه ذلك المدى من الخطورة في نظر الجماعة، أو بالأحرى في نظر الجماعة التي تتمتع منها بنفوذ وسلطان سياسي أو اجتماعي، أو اقتصادي، مما يجعل بمقدورها، أن تفرض وجهة نظرها على القانون من خلاله.

تعريف السلوك الاجرامي:

"ان المفهوم القانوني للسلوك الاجرامي لا يتعارض بحال – بل يتفق – مع المنظور السيكولوجي للسلوك السوي، فالسلوك الاجرامي يتصف بعدة خصائص، منها الحاق الضرر بالآخرين أو ممتلكاتهم، وأن يكون هذا الضرر محددا بنص قانوني، وأن يتوافر عنصر القصد، لدى مرتكب الفعل الى غير ذلك من الخصائص".

المحاضرة الثانية:

تاريخ علم النفس الجنائي:

ان معرفة تاريخ علم النفس الجنائي، هو ربط حاضر هذا العلم بماضيه، وهذا الفرع من علم النفس لا يختلف في اهتماماته كاهتمامات فروع علم النفس الاخرى، حيث يهتم هو الآخر أيضا بالفرد وسلوكه لكن في صورته السلبية أكثر ويهتم بالفرد في علاقته بالآخرين في صورته السلبية ولا يمكن سلخ هذا التخصص عن بحوث الفروع الاخرى من علم النفس ذلك كون الفرد كل لا يتجزأ في بيئته وعلاقته مع الآخرين.

فدراستنا لتاريخ علم النفس الجنائي مرتبط بدراسة تاريخ علم النفس بوجه عام، ويعد العالم كاتل هو أولى الباحثين في علم النفس الاجتماعي الذي اهتم بدراسة وتقيم الشهادة من الناحية السيكولوجية، وذلك كان سنة 1893.

" وفي عصر كاتل وهو فجر علم النفس التجريبي، كان علماء النفس في أوربا خاصة ألمانيا، على قناعة بالأثر الذي لا يمكن انكاره للإيحاء على عمليات الاحساس والادراك في المجالات اليومية المختلفة ومنها مجال الشهادة الجنائية، حيث رأى كاتل في حينه أن المحامي حزب الذمة يمكن أن يوجه الى الشاهد العدل الصادق حسن النية، العديد من الاسئلة الخبيثة بحيث تشكك في شهادته وتجعلها تبدو قاصرة أو متناقضة، ولعل القضاة يعرفون أكثر من غيرهم، أمثال هذه الأمور، كما بين الى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على كفاءة الشهادة، رغم حسن نية الشاهد ورغبته في أن يعطي شهادة دقيقة موثوق بها مع تعرضه للنسيان.

وتعد هذه التجربة أولى بدايات البحث في ميدان علم النفس الجنائي، حيث اهتمت هذه الأخيرة بدراسة العوامل النفسية التي تؤثر على كفاءة الشهادة القضائية، ومن الطريف أن نذكر أن هذه التجربة، أجريت على عينات أخرى من الطلاب في الجامعات الأمريكية وكانت نتائجها مشابهة الى حد كبير الى نتائج تجربة كاتل.

في أوربا قام ألفرد بينيه " Binet " عام 1900 بإجراء دراسات عن كفاءة الشهادة القضائية، ونشر عام 1905 كتيبا بعنوان دراسات في علم النفس القضائي، وقد أجر العالم شترن " Stern " عام 1901 تجربة رائدة في علم النفس الجنائي، حضرها طلاب جامعة برلين، الذين يدرسون القانون، وكانت التجربة عبارة عن معركة بين اثنين من الطلاب بسبب خلاف حول احدى القضايا، بحيث أن أحدهما سحب مسدسه في مواجه الآخر، وهنا تدخل Stern وأنهى المشاجرة، حيث كانت المشاجرة تمثيلية مرتبة سلفا،

بين الطالبين المشاركين فيها بإيعاز من Stern وبعد انهاء المشاجرة طلب Stern من الطلبة المشاهدين، الذين يدرسون القانون ويعرفون العوامل المؤدية الى تحريف الشهادة، فإن أحدا من الطلاب لم تكن شهادته دقيقة تماما، بل حفلت جميع الشهادات بالأخطاء، ما بين 4 أخطاء الى 12 خطأ لكل طالب.

وقد كانت الواقعة الرئيسية في هذه التجربة، هي سحب أحد المتشاجرين، لمسدسه، التي كانت مجالا للعديد من أخطاء الشهادة حيث بلغت الاثارة ذروتها عند سحبه، وقد توصل Stern الى أن الانفعالات الشديدة تؤدي الى تدني كفاءة عملية الاسترجاع أو التذكر، بمعنى أن أخطاء التذكر والاسترجاع اذا كانت عملية المشاهدة، لواقعة ما، مشحونة بشحنة انفعالية قوية، وقد استمر اهتمام Stern بموضوع الجوانب النفسية للشهادة القضائية، وهذه الدورية العلمية توسعت فيما بعد، وقد ناقشت هذه الدورية موضوعات هامة، في هذا المجال، كدور الاسئلة الايحائية، من المحقق في تحريف الشهادة، والعوامل المؤدية الى الانحياز في الشهادة القضائية، مثل الاتجاهات والافكار المسبقة، وموضوعات أخرى مثل الشهادة الجنائية للمسنين، وأثر تقادم العهد بالواقعة على دقة الشهادة الجنائية، بحيث يمكن القول أن علم النفس الجنائي بدأ بدراسة الشهادة الجنائية، وتوسعت أبحاثه في سنة 1908 لتشمل موضوعات عديدة في علم النفس التطبيقي.

ومن مظاهر الاهتمام بعلم النفس الجنائي، هو الاستفادة من خبراء علم النفس في تقيم الشهادة القضائية، ومن القضايا الشهيرة التي عرفت في هذا المجال الاهتمام بوقائع الجريمة التي وقعت عام 1896 في ألمانيا أين اتهم فيها رجل بقتل ثلاثة نساء، وقد قام بدراسة هذه القضية عالم علم النفس نوتزينج " Notzing " حيث صاحب تحقيق هذا العالم في القضية ضجة اعلامية كبيرة.

أن هذه الضجة الاعلامية أثرت على شهادة الشهود بحيث أصبح الشهود Notsingوقد ارتآى "نوتزينج" بسبب الضجيج الاعلامي لا يميزون بين الوقائع التي كانوا شهودا عليها، وبين الوقائع التي تداولتها الصحف وما حفلت به من مبالغات وإثارة، أي أن الشهود أصبحوا يخلطون بين ما شاهدوا بأنفسهم وبين ما تروجه الصحف من معلومات عن الحادث، بحيث يتأكد تأثير الايحاء على تذكر الواقعة الجنائية وعلى شهادة الجنائي.

وهو عالم أمريكي الجنسية ألماني الأصل اهتم هذا الأخير Munsterbergبعد هوجو منستربرج بتطبيقات علم النفس في مجالات الحياة اليومية، وعلى رأسها المجال الجنائي والمجال الصناعي، حيث يعد الأب الروحي لعلم النفس التطبيقي لقد أصدر منستربرج كتابا بعنوان على منصة الشهادة حيث أشار

فيه الى مشاهداته وملاحظاته التي استخلصها لما يقع أثناء المحاكمة من مدخلات وأكد في هذا الكتاب على أن علماء النفس بمعلوماتهم وخبراتهم عن موضوعات هامة مثل الادراك والتذكر يستطيعون جيدا فهم الجوانب النفسية في الشهادة القضائية ومع ذلك فقد أشار في نفس الكتاب الى الانحيازيات والانفعالات والدوافع فيها قدر من النقص والتناقض وهذا الكتاب لم يلقى قبولا من الجهات القضائية رغم شعبيته في ذلك الوقت وربما يرجع ذلك الى أن علم النفس لم تكن له قاعدة معلوماتية قوية بحيث يلق قبولا لدى رجالات القضاء.

مقالة تحت عنوان الجوانب النفسية عند المحلفين وكانت هذه "Munsterbergوفي عام 1914 نشر" الدراسة نتيجة بحوث أجريت على الطلاب والطالبات في جامعتي هارفرد وراد كليف، ومن الطريف أن نذكر أنه في هذه الدراسة أكد على ضرورة استبعاد النساء من هيئات المحلفين وذلك على أساس أن الطالبات أقل كفاءة في دقة الأحكام واتخاذ القرارات من الطلاب.

بسبب القطيعة التي تبب في اثارتها بين القانون Munsterbergفرغم بعض التحفظات التي أثيرت حول وعلم النفس وذلك ربما لرفض أعضاء الهيئة القضائية ما اعتبروه منه تدخلا في عملهم إلا أن انجازاته تعد جزءا لا يتجزأ من تاريخ علم النفس الجنائي .

المحاضرة الثالثة:الفائدة من علم النفس الجنائي والنظريات المفسرة له.

وظيفة علم النفس الجنائي:

–دراسة الحالة النفسية للمجرم: يتم استدعاء مختصي علم النفس الجنائيين كشهود في قضايا المحكمة لمساعدة هيئة المحلفين على فهم عقل المجرم لأن علم النفس الجنائي يقوم على دراسة جوانب السلوك الإجرامي والذي يقصد به أي نوع من السلوك المعادي للمجتمع والذي يعاقب عليه القانون.

–دراسة الحالة العقلية وآثاراها للمجرم: في علم النفس الجنائي يقوم المتخصص بدراسة الحالة العقلية والجسدية والبحث في أنماط السلوك للأفراد الذين يقومون بجرائم ويتم دراسة خطر إعادة الجريمة في حالة عودة المجرم للانخراط في مجتمعه ومدى إقباله على تكرار أفعاله الاجرامية.

–تقدير أهلية المجرم للمحاكمة: إن مسألة الأهلية للمحاكمة هي مسألة الحالة الذهنية الحالية للجاني يُقيِّم هذا قدرة الجاني على فهم التهم الموجهة إليه والنتائج المحتملة لإدانته أو تبرئته من هذه التهم وقدرته على مساعدة محاميه في دفاعه عنه. ففي حال تم الإعلان عن الجنون وعدم أهلية المجرم عقلياً فإن الجاني يحال إلى هيئة أو مؤسسة صحية مثل مستشفى الأمراض العقلية حيث يمكن أن يبقى فيه لفترة أطول بكثير مما كان سيقضي في السجن.

–تحديد مدى خطورة المجرم على المجتمع: علماء النفس القانونيون وعلماء النفس الجنائيين هم من يتخذون القرارات بشأن الجناة. يرون ما إذا كان هؤلاء الجناة يشكلون تهديدًا للمجتمع.

دراسة الدوافع النفسية للأفعال الجرمية: كل جريمة ترتبط بدافع نفسي لدى المجرم، ومعرفة هذه الدوافع وعلاجها من شأنه التقليل من الجرائم أو ضمان عدم عودة المجرم لارتكاب هذه الأفعال بعد قضاء عقوبته القانونية.

–أهمية دراسة تخصص علم النفس الجنائي:

دراسة تخصص علم النفس الجنائي مهم جداً وهنا نذكر أبرز فوائد دراسة هذا التخصص في النقاط التالية:

تقييم الحالة العقلية والنفسية للجاني: بغية تقديم تحليل نفسي للمحكمة يساعد القاضي في اتخاذ القرار الصائب والسليم في الجريمة التي ارتكبها الجاني والقدرة على تقييم الأدلة التجريبية واستخلاص استنتاجات ذات مغزى حول الحالة العقلية والعاطفية للمجرم.

دراسة التفاصيل الشخصية المتعلقة بالجاني: مثل الجنس والعمر والخلفية الاجتماعية والنفسية والخصائص الجسدية والتعليمية والاقتصادية والمرجعية الخاصة بالجاني.

تفسير القضايا الجنائية في كل جريمة وحالة بشكل منفصل: والقدرة على العمل مع المجرمين بطريقة هادئة ورحيمة وغير قضائية.

فهم نظام العدالة الجنائية ومبادئ علم النفس: وفهم العملية القانونية والحجة القانونية السليمة والمقنعة، وإيجاد القواسم المشتركة بين علم النفس وعلم القانون لتطوير آليات القانون وطرق تطبيقه.
تقديم الاستشارات النفسية: والقدرة على العمل مع ضباط القانون والمحامين والمجرمين وأعضاء المحكمة بغية الوصول إلى الحكم الأكثر عدالة.

مواضيع تخصص علم النفس الجنائي

يدرس المتخصصون الذين يعملون في علم النفس الجنائي العوامل النفسية المرتبطة بالدوافع الإجرامية لذا يقوم المختص بعلم النفس الجنائي بمقابلة المجرم لفهم سبب ارتكاب للجريمة. ويقوم علم النفس الجنائي بدراسة عدد من المجالات من أبرزها: شخصية المجرم والمحقق للوصول لتشخيص طبي وعلمي دقيق وسليم يساعد القاضي على اتخاذ الحكم الصحيح والمحقق على فهم شخصية المجرم واستجوابه ومعرفة الحقيقة منه.
دوافع الجريمة ومسبباتها المجتمعية والنفسية والاقتصادية والدوافع الأخرى التي دفعت المجرم لارتكاب جريمته.
تأهيل سلوك المجرم لمعرفة مدى إمكانية انخراطه وإصلاحه لسهولة اندماجه في المجتمع بعد انقضاء الحكم القضائي بحقه لضمان عدم تكراره للسلوك الاجرامي مرة ثانية وحماية المجتمع والأفراد.
الإدمان على العقاقير والمخدرات والمنشطات والمهبطات والمثبطات وارتباطها بالجريمة.
الإدمان على الكحول والمسكرات وارتباطها بالجريمة.
الجرائم الالكترونية ودوافعها ومسبباتها وحالات التعامل معها.

مجالات عمل تخصص علم النفس الجنائي

يقوم عمل متخصص علم النفس الجنائي على فحص مسارح الجريمة والنظر في صور مسرح الجريمة والعمل مع ضباط إنفاذ القانون وتقديم المشورة للمحامين والإدلاء بشهادته في المحكمة. وبشكل أكثر تحديداً قد تشمل الواجبات اليومية ما يلي:
الإرشاد النفسي: تحتاج المؤسسات تنفيذ العقوبات القانونية والجنائية مثل السجون ومؤسسات الأحداث لوجود خبير نفسي يتعامل مع نزلاء هذه السجون بهدف فهم دوافعهم النفسية وغير النفسية لارتكاب الجرائم على اختلاف أنواعها من جهة، بالإضافة لقدرة هذا الخبيرة على التأثير في تعديل سلوكهم الإجرامي وأفكارهم التي تؤدي لهذا النوع من السلوك.

استشاري نفسي للمؤسسات القانونية: قد تستعين المحاكم على اختلاف أشكالها واختصاصاتها بمختص علم النفس الجنائي بغية تقدير حالك المجرم النفسية والعقلية بشكل عام وساعة ارتكابه الجريمة بشكل لخص لتكوين فهم أعمق شخصية هذا المجرم وصحة النفسية والعقلية ومدى أهليته للمحاكمة أو الدفاع عن نفسه.

العمل في المصحات العقلية والنفسية: كثيراً ما قد يعاني مرتكبي الجرائم من اضطرابات عقلية أو نفسية تسبب سلوكهم الإجرائي وهؤلاء يوضعون في مصحات عقلية ونفسية بدلاً من المؤسسات العقابية ويصنفون ضمن فئة (خطير على المجتمع) وتحتاج هذه المؤسسات لمختص علم النفس الجنائي في التعامل مع هذه الحالات.

العمل في مؤسسات علاج الإدمان: الإدمان على المخدرات بحد ذاته يعتبر جريمة وهو قد يكون عامل هام من عوامل جرائم أخرى، ولهذا تحتاج مؤسسات علاج الإدمان لمختص علم النفس الجنائي في التأثير على سلوك المدمنين وفهم وافعهم للإدمان أولاً وارتكاب جرائم ثانياً.

قراءة وتقديم المشورة فيما يتعلق بالوثائق القانونية.

إجراء مقابلات مع أشخاص آخرين متورطين في الجريمة أو يعرفون المشتبه به.

تقييم خطورة ارتكاب المجرم للجريمة مرة أخرى.

إدارة الاختبارات النفسية وتحليلها.

دور علم النفس الجنائي في التحقيقات

يلعب علم النفس الجنائي دوراً أساسياً في التحقيقات الجنائية، ليس فقط خلال التحقيق مع المتهم أو بعد القبض على المذنب، وإنما يلعب دوراً في تقديم معلومات مهمة وقيّمة للمحققين تساعدهم في حصر دائرة المشتبه بهم، حيث يقوم المحقق المتخصص بعلم النفس الجنائي بتحديد السمات العامة للمشتبه بها من خلال الأدلة والقرائن المتاحة، وفي الجرائم المتسلسلة يستطيع علم النفس الجنائي تحديد صفات المجرم المجهول العرقية والجسدية وحالته النفسية ودوافعه، وتكون قريبة جداً من الحقيقة.

وقد ساهم علم النفس الجنائي في حلّ مجموعة كبيرة من القضايا الشهيرة في نهايات القرن الماضي قادته منها مثلاً قضية سفاح جرين ريفر قاتل النساء، حيث وضع خبراء علم النفس إلى دائرة الضوء والاهتمام، الجنائي مجموعة من الصفات والسمات الجسدية والمعلومات بناءً على معطيات مسرح الجرائم، وعندما تم القبض على الفاعل واعترافه بارتكاب الجرائم؛ تطابقت معظم توقعات علم النفس الجنائي مع شكله ودوافعه وتاريخه وشخصيته.

النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي:

يعتبر عالم الاجتماع أميل دوركايم الجريمة جزء متكامل من كل المجتمعات، بمعنى أنها موجودة في جميع المجتمعات. وقد عرف الجريمة بأنها فعل يعاقب عليه صاحبه، وأن تخلص وخلو المجتمع من الجريمة هو أمر مستحيل. حيث يقول إميل دوركايم أن الجريمة موجودة في كل المجتمعات، وشكلها يتغير لأن الأفعال التي تحدد على أنها إجرامية ليست كذلك في كل مكان وعليه يمكن دراسة الاتجاه الاجتماعي من خلال بعض النظريات التي نذكر منها ما يلي:

2-1-نظرية التفكك الاجتماعي:

إن مفهوم التفكك الاجتماعي يشمل ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة، فهو يشير إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره، وصراع الأدوار الاجتماعية، وأخيرا إلى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها.

وقد ربطت نظريات اجتماعية عديدة بين التفكك الاجتماعي والسلوك الإجرامي. وافترضت أن السلوك الإجرامي ينشأ في ظل وجود مظهر أو أكثر

ومن النظريات التي قدمت في إطار التفكك الاجتماعي، نظرية "شو Show " الذي افترض أن أكبر تجمع للمجرمين والجانحين يكون في أماكن تتسم بالتفكك الاجتماعي، بحيث يصبح المجتمع الكلي لهذه الأماكن مفككا، وتضعف رقابته على أعضائه وينعدم تكامل النظم الاجتماعية فيه، وبالتالي فمن من المتوقع أن تصبح الأنماط الإجرامية شائعة فيه وتنتقل بسهولة من شخص إلى آخر.

2-2-نظرية تصارع الثقافات (الصراع الثقافي):

صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع والإجرام الأمريكي" تورستن سيلين" الذي نشر كتابا في عام 1938 يحمل عنوان " تنازع الثقافات والجريمة" حيث أكد فيه الدور الذي يلعبه تنازع الثقافات في تكوين الظاهرة الإجرامية.

ويقصد بتصارع الثقافات تعارض وتضارب الثقافات وقيم معينة تسود في جماعة معينة مع ثقافات وقيم تسود في جماعات أخرى، ونقطة الانطلاق في هذه النظرية عندما تتعارض أو تتصادم هذه القيم الخلقية والاجتماعية التي يتكفل القانون الجنائي بحمايتها مع قيم أخرى تسود في جماعات معينة، ينشأ في هذه الحالة الصراع بين الثقافات فيجد الفرد نفسه أمام موقف محير ولابد أن يسلك أحد السبيلين : إما أن ينصاع لأوامر القانون الجنائي احتراما للقيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها، وبالتالي يتفادى الوقوع تحت طائلة الجزاء الجنائي الذي يقرره هذا القانون في حال مخالفته لها، بالرغم من أن الفرد في هذه الحالة يخالف المبادئ والقيم والتي تسود الجماعة التي ينتمي إليها.

وإما أن يخالف تلك القيم والمبادئ التي يعبر عنها القانون الجنائي ويعرض نفسه للجزاءات الجنائية التي يحددها القانون في هذه الحالة استجابة لما يسود جماعته من قيم ومبادئ. فالصراع الخارجي بين قيم

ومبادئ المجتمع وقيم ومبادئ الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، يولد صراع نفسي داخلي يقود الفرد إلى الإجرام.

وفي الأخير يمكن القول بأن أنصار هذه النظرية يرون أن السلوك الإجرامي ينشأ حين تتعدد الثقافات وتتضارب التأثيرات الاجتماعية على الفرد، أي عندما يقوم الصراع بين قواعد القانون الجنائي وبين قواعد السلوك التي تختص بها كل جماعة إنسانية.

3-النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي:

تتفق النظريات النفسية في اعتقاد أساسي مفاده أن السلوك الإجرامي نتاج لبعض سمات الشخصية الفريدة للمجرم. وفيما يلي سنعرض نماذج من النظريات النفسية التي فسرت السلوك الإجرامي.

3-1-أنماط التفكير الإجرامي:

يرى كل من يوشلسن yochelson وسمناوsamenow أن المجرمين لديهم طريقة مختلفة في التفكير، حيث تحركهم مجموعة فريدة من الأنماط المعرفية التي تبدو بالنسبة لهم منطقية ومتسقة في بنائهم المعرفي، ومع ذلك فهي خاطئة طبقا للتفكير المسؤول. فالشخص المجرم يرى نفسه والعالم المحيط به بطريقة مختلفة عن تلك الطريقة التي يرى بها بقية الأفراد العالم المحيط بهم.

3-2-اضطراب الشخصية:

يميل العديد من المنظرين إلى تفسير سبب الجريمة على أنه أحد أشكال اضطراب شخصية المجرم، وهذا التفسير يشكل أساس النظريات التي افترضت الطبيعة المضادة للمجتمع لدى المجرم. وهذا التصور للسيكوباتية له تاريخ طويل من الاهتمام، ولكنه يشير وبوجه عام إلى الأشخاص الذين يقومون ببعض الأنشطة الإجرامية المتكررة. وحديثا تم التركيز على بعض المتغيرات التي تجعل مثل هؤلاء الأشخاص يدخلون في صراع مستمر مع المجتمع مثل سوء عملية التنشئة الاجتماعية وضعف الضمير، فهم غير قادرين على التعلم من خبراتهم السابقة، ولا يشعرون بالذنب أو تأنيب الضمير. كما لاحظ نيتزل Neitzel أنهم أنانيون بصورة كبيرة ويتسمون بالقسوة وغير مسؤولين.

3-3-نظرية فرويد:

لم يهدف فرويد بأبحاثه استخلاص نظرية مفسرة للسلوك الإجرامي، بل كل ما هنالك أنه أراد أن يظهر تأثير اضطرابات الجهاز النفسي للإنسان على السلوك البشري عامة ومنه السلوك الإجرامي. ونقطة البدء لدى فرويد هي كشفه أن للنفس البشرية مظاهر ثلاثة، هي:

* الهو : ويقصد بها مجموعة الغرائز والنزعات والميول الفطرية لدى الفرد التي لا يتقبلها المجتمع بحالها. وهي مستودع الشهوات ومواطن التنازع بين الدوافع والغرائز الموروثة، وهي تنساق وراء اللذة وإشباع الشهوات دون أن تقيم وزناً للقيود الاجتماعية والقيم والمثل المتعارف عليها، وتكمن هذه الميول والنزعات في اللاشعور.

*الذات المثالية أو الضمير (الأنا الأعلى) : هي التي تضم المبادئ الأخلاقية والمثالية المستقاة من القيم الدينية والقواعد الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية. ويعتبر "الأنا الأعلى" أو ما يعرف بالضمير القوة الرادعة للنزوات والشهوات.

*الذات الشعورية أو الأنا: تشمل مجموعة الملكات الفطرية أو الفكرية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها بما يتفق مع مقتضيات الحياة الاجتماعية والقيم الأخلاقية. ووظيفة "الأنا" عند فرويد هي محاولة التوفيق بين متطلبات الأنا الأعلى من جهة وبين النزعات الفطرية الغريزية التي تصعد من الهو من جهة أخرى.

يرجع فرويد في تفسير السلوك الإنساني عامة ومنه السلوك الإجرامي أن هناك صراع بين الذات الدنيا بما تمثله من غرائز ونزعات وميول فطرية، والذات المثالية "الأنا العليا" أو الضمير بما يمثله من قيم مكتسبة ومبادئ سائدة في المجتمع. وهو صراع للذات الشعورية "الأنا" دور فيه يتمثل في محاولة التوفيق بين الرغبات الصادرة عن شهوات الذات الدنيا وبين أوامر الذات المثالية وقيم المجتمع.

-4-التفسير السلوكي لأيزنك:

قدم هانس أيزنك Hans Eyzenck تفسيره للجريمة في إطار نظريته العامة للشخصية الإنسانية والتي يفترض فيها أنه يمكن وصف الشخصية الإنسانية في ضوء ثلاثة أبعاد أساسية مسؤولة عن قدر كبير من التباين في السلوك وهي: الانبساط-الانطواء، والعصابية-الاتزان الوجداني، والذهانية-الواقعية. وأوضح أيزنك أن بعدي الانبساط-الانطواء، والعصابية-الاتزان الوجداني، هما أكثر أبعاد الشخصية استقرارا وقابلية لإعادة الإنتاج لدى عينات متباينة الخصال وثقافات مختلفة. كما افترض أيزنك أن هذه الأبعاد مستقلة عن بعضها البعض، بمعن أن وضع الفرد على بعد الانبساط لا يحدد وضعه على بعد العصابية أو بعد الذهانية، والعكس صحيح. فمن الضروري تقدير درجة كل فرد على كل من هذه الأبعاد بصورة مستقلة بالمقياس الخاص بكل منها. والشكل التالي يوضح استقلال بين بعدي الانبساط والعصابية ومكان المجرمين على البعدين.

الانبساط

المجرمون

العصابية الاتزان

الوجداني

الانطواء

وطبقا للشكل السابق نجد أن الأشخاص المنطويين يكونون عرضة لحالات المخاوف المرضية وعصاب القلق والوسواس، بينما يكون الانبساطيون عرضة للإصابة بالهستيريا والسيكوباتية أو يصبحون من المجرمين. ويتسم هؤلاء الأشخاص بضعف قدرتهم على تكوين الارتباطات الشرطية وسهولة حدوث الكف

لديهم. وهذا ما يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص تعلم القيم والمعايير الاجتماعية، وإذا تعلموا قليلا منها فسرعان ما يتلاشى ما تعلموه لسهولة حدوث الانطفاء لديهم.

من الانتقادات التي وجهت لنظرية أيزنك، أنها لم تركز إلا على أصحاب الشخصية السيكوباتية، وهؤلاء لا يمثلون إلا نسبة محدودة من المجرمين.

4-النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي:

تفسر النظريات النفسية الجريمة على أنها سلوك متعلم، يتم اكتسابه من خلال مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي. وتحاول التفسيرات النفسية الاجتماعية أن تقف كحلقة وصل بين التفسيرات البيئية للجريمة كما قدمتها النظريات البيئية، وبين التفسيرات الفردية الضيقة للنظريات النفسية والبيولوجية. فهذه الفئة من النظريات تؤكد أهمية العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الناس وبيئتهم الاجتماعية، والتي تفسر لماذا يقدم بعض الأشخاص على ارتكاب السلوك الإجرامي ولا يقدم البعض الآخر.

ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى نظريات الضبط ونظريات التعلم، وذلك على النحو التالي:

4-1 نظريات الضبط:

تفترض نظريات الضبط أن دافع الانحراف يكون ساكنا لدى جميع الناس، لذلك نجد أن بعض الناس يمكن أن يسلكوا سلوكا مضادا للمجتمع إذا لم يتعلم أو يتدرب على أن يفعل عكس ذلك. وبعض الناس لا يمكنه تكوين علاقات أو روابط أو صلات مودة مع الناس ذوي التأثير الإيجابي، وفيما يلي عرض لنموذجين من نماذج نظريات الضبط:

4-1-1 نموذج هايرشي Hirschi:

يؤكد هايرشي أن هناك أربعة متغيرات للضبط يمثل كل منها رابطة اجتماعية رئيسية، وهي المودة والالتزام والاندماج والاعتقاد. وهذه المتغيرات من شأنها أن تساعد على عدم تفشي الجرائم في المجتمع. ويرتبط الشباب الصغير بالمجتمع بمستويات عديدة، ومن ثم فهم يختلفون فيما بينهم فيما يلي:

- الدرجة التي يتأثرون بها بتوقعات وآراء الآخرين
- المكافآت التي يحصلون عليها نتيجة لسلوكهم المحافظ
- مدى التزامهم بالمعايير السائدة

4-1-2 نظرية الاحتواء:

قدمها "ريكلز W.Reckless "الذي افترض انه كلما كان هناك احتواء خارجي كبير في المجتمع (متمثلا في الضبط الاجتماعي) أمكن التحكم في معدل الجرائم. فإذا كان المجتمع متكاملا بصورة جيدة، مع تحديد دقيق للأدوار الاجتماعية، وحدود السلوك، والنظام العائلي الفعال والإشراف وتدعيم الأفعال الإيجابية، فيمكن إذن احتواء انتشار الجرائم. ولكن إذا كانت أساليب الضبط الخارجية هذه ضعيفة أو غير موجودة، فإن الاحتواء الداخلي (ممثلا في القيود الداخلية والأنا الأعلى) يصبح هو المهم في الوقاية من الانزلاق نحو الانحراف والجنوح.

ويبرز وجود الاحتواء الداخلي الفعال من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها قوة الأنا، والقدرة على تحمل الإحباط، ومقاومة التشتت، والقدرة على إيجاد إشباعات بديلة، وخفض التوتر عن طريق التبريرات العقلية المناسبة والاحتفاظ بالمعايير الاجتماعية.

ورغم محاولة نظرية الضبط أن تقف موقفا وسطا بين الحتمية البيئية والتفسيرات المحدودة للعوامل الشخصية في تفسيرها للسلوك الإجرامي دون افتراض وجود عوامل فطرية وراثية، فإنه يؤخذ عليها (وبالذات نظرية الاحتواء) أنها تفسر جوانب محدودة من السلوك الجانح أو الإجرامي كما يدعى أصحابها.